الصباح AL-SABAH

أكد أهمية دعم الطاقات الوطنية الشابة

الشحومي استقبل فريق مشروع «صاروخ الفضاء الكويتي»

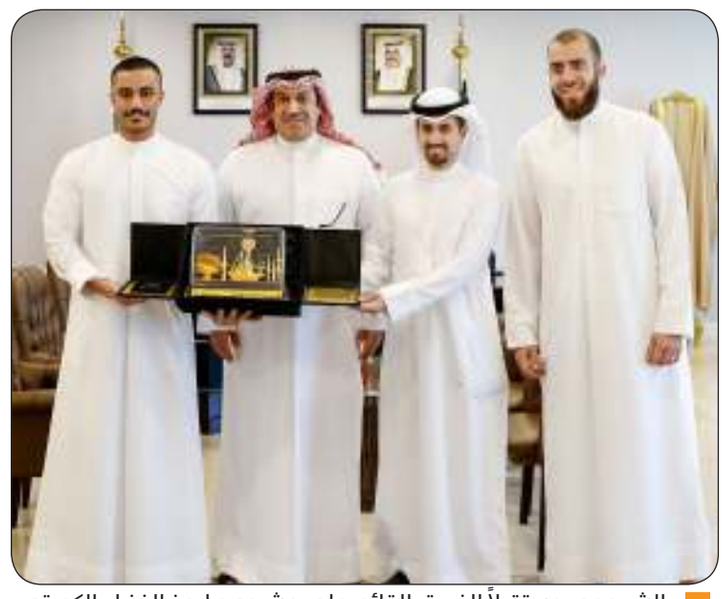

الشحومي مستقبلاً الفريق القائم على مشروع صاروخ الفضاء الكويتي

جانب من الاستقبال

استقبل نائب رئيس مجلس الأمة أحمد الشحومي في مكتبه صباح أمس الفريق القائم على مشروع «صاروخ الفضاء الكويتي».

وقال الشحومي في تصريح صحفي إنه « في الوقت الذي يهتم العالم كله بموضوع الوصول إلى الفضاء وتقديم الخدمات البحثية من خلال إطلاق الصواريخ البحثية للفضاء، تعجز مؤسسات الدولة في الكويت على دعم هذا النشاط.

وأكد الشحومي أنه في حال عدم الحصول على دعم مباشر من إحدى مؤسسات الدولة لعدم وجود تشريع واضح، فسوف يتم من خلال مجلس الأمة إصدار تشريع لإنشاء مركز يتعلق بدراسات وأبحاث الفضاء دعما لهؤلاء المبدعين والمبتكرين من أبناء الوطن.

وشدد على أهمية الدعم النيابي لكل مبدع من أبناء الوطن، معربا عن تفاؤله بتجاوب غالبية أعضاء مجلس الأمة مع مقترح إنشاء مركز دراسات وأبحاث الفضاء.

وبين أنه سيتم متابعة كل التشريعات ذات الصلة الموجودة في بعض الدول من أجل الخروج بتصور يتم تبنيه بمجلس الأمة.

بدوره، قال عضو فريق المشروع ناصر أشكناني وهو أحد أعضاء الفريق إن فكرة المشروع تقوم على بناء وإطلاق أول صاروخ فضائي بالوقود السائل في الوطن العربي لغرض الاستكشاف والبحث العلمي.

وأوضح أشكناني أن هذا العمل يعتبر إنجاز للكويت والوطن العربي، مؤكدا طموح الفريق للتوسع في المشروع بعد الخطوة الأولى من خلال توفير خدمة نقل حمولات فضائية وتجارب علمية للفضاء الخارجي.

من جهته، أوضح عضو الفريق المهندس فهد الفهد أن المعوقات التي واجهت الفريق في تطوير الصاروخ هي الميزانية والتكلفة، مبينا أن الفريق قام بتمويل المشروع بجهود شخصية حتى الآن.

وأوضح أن الفريق لم يحظ بدعم المؤسسات الحكومة لأسباب متفرقة من أبرزها عدم وجود قوانين تتيح للمركز التعامل مع الأفراد بشكل مباشر.

وأكد أن الإنجاز الذي تحقق للفريق من خلال تعاون رئيس أركان الجيش الكويتي هو الحصول على إذن لإطلاق الصاروخ في الوقت المناسب من المواقع الخاصة بسلاح الجو الكويتي.

من ناحيته، قال عضو الفريق المهندس الميكانيكي سليمان الفهيد إن الفريق يهدف إلى إطلاق الصاروخ خلال سنتين أو ثلاث سنوات، ليتم بعدها توفير خدمة الوصول للفضاء لبعض المراكز العملية والبحثية.

وفي نهاية اللقاء قام الشحومي بتكريم أعضاء الفريق وإهدائهم درعا تذكارية تقديرا منه للمواهب الكويتية الشابة.

«الداخلية والدفاع»: التصويت على تعديلات «تجنيس زوجة الكويتي» في انتظار الرد الحكومي

جانب من اجتماع لجنة شؤون الداخلية والدفاع

ناقشت لجنة الشؤون الداخلية والدفاع المشروع بقانون بتعديل المادة «8» من المرسوم الأميري رقم «1» لسنة 1959 بقانون الجنسية الكويتية، والاقتراح بقانون بتعديل المادة «8» من المرسوم نفسه ، بحضور ممثلي وزارة الداخلية.

وأوضح رئيس اللجنة النائب سعدون حماد في تصريح بالمركز الإعلامي لمجلس الأمة أن مشروع القانون المقدم من الحكومة يتعلق بزيادة المدة المحددة لإعلان رغبة الحصول على الجنسية الكويتية للأجنبية المتزوجة من كويتي من 5 إلى 18 سنة متضمنا الأسباب والمبررات.

وأضاف إن اللجنة بحثت في هذا الصدد الاقتراح بقانون المقدم منه بتعديل المادة 8 من المرسوم الأميري بشأن تجنيس أرملة الكويتي التي لم تتقدم بطلب إعلان رغبة أثناء حياة الزوج .

وبين حماد أن الاقتراح يهدف إلى معالجة أوضاع الزوجة التي لم تحصل على الجنسية بعد وفاة الزوج لأنها لم تقدم إعلان الرغبة أثناء حياة زوجها .

وأفاد أن أعضاء اللجنة استمعوا إلى ردود الحضور والمعنيين في وزارة الداخلية، وطالبوا الوزارة بأن يأتوا بردود مكتوبة تقدم للجنة بشأن الموضوعين اللذين تمت مناقشتهما ، مضيفا إن اللجنة في انتظار رد الحكومة لتحديد موعد الاجتماع المقبل للتصويت على الموضوعين.

جمعيات تعنى بالشأن النسائي: «تخصيص راتب للمرأة غير العاملة».. تهميش وإبعاد لها

رفضت أربع جمعيات ولجان تعنى بالشأن النسائي قرار لجنة المرأة البرلمانية بشأن تخصيص راتب شهري للمرأة التي لا تعمل.

وفي بيان مشترك، قالت الجمعية الثقافية الاجتماعية النسائية وجمعية سوروبتمست الكويتية لتنمية المجتمع وجمعية المحامين الكويتية والرابطة الوطنية للأمن الأسري «رواسي»: «ساءنا قرار لجنة المرأة في مجلس الأمة بتخصيص راتب شهري للمرأة التي لا تعمل ولديها أولاد ومتفرغة لرعايتهم، هذا القرار الذي طالما تم رفضه وأطلقنا عليه مسمى «خلك في البيت»».

وأضاف البيان: «نرفض رفضا قاطعا مثل هذه القرارات التي تحاول إقصاء المرأة وإبعادها عن سوق العمل ومراكز صنع القرار وحرمانها من أداء واجبها تجاه مجتمعها ووطنها بينما هي شريك أساسي في التنمية وقد كفل لها الدستور الكويتي المساواة والعدالة. ونصت المادة 26 من الدستور على أن «الوظائف العامة خدمة وطنية تناط بالقائمين بها، ويستهدف موظفو الدولة في أداء وظائفهم المصلحة العامة»».

تتمات

الأمير تسلم

إضفاء الأجواء الإيجابية التي تشهدها الساحة السياسية حاليا.

وذكر الناصر ان سمو رئيس مجلس الوزراء أحاط الوزراء علما خلال الاجتماع الاسبوعي لمجلس الوزراء، بأنه تقديرا للجهود المخلصة لترجمة توجيهات سمو أمير البلاد والتي أسفرت عن إضفاء الأجواء الإيجابية التي تشهدها الساحة السياسية حاليا، «فقد تم رفع كتاب استقالة الحكومة إلى مقام حضرة صاحب السمو أمير البلاد، ليقدر سموه رعاه الله بحكمته المعهودة ما يراه محققا لصالح الكويت وشعبها الكريم».

وبين ان سمو رئيس مجلس الوزراء عبر بالأصالة عن نفسه ونيابة عن الوزراء، عن خالص التقدير والاعتزاز لمقام حضرة صاحب السمو الأمير وسمو ولي عهده الأمين، على الثقة الغالية وكريم الدعم والمساندة، مشيدا بالجهود المخلصة والحثيثة التي بذلها الوزراء طيلة توليهم مهام مسئولياتهم الجسام.

أضاف ان سمو رئيس مجلس الوزراء نوه بما تم تحقيقه من إنجازات كبيرة، في ظل تحديات وظروف استثنائية، سائلا المولى عز وجل بأن ينعم على كويتنا العزيزة وشعبها الوفي نعمة الأمن والأمان والرفاه والازدهار، في ظل القيادة الحكيمة لصاحب السمو أمير البلاد وولي عهده الأمين.

أكد مجلس الوزراء عن بالغ تقديره واعتزازه بالرؤية والحكمة المعهودة لحضرة صاحب السمو أمير البلاد، على مبادرته السامية وتفضله الكريم بالعفو عن بعض أبناء الكويت، ممن صدرت عليهم أحكام قضائية، بعد أن رفع لسموه التقرير الأول من اللجنة المكلفة من كل من رئيس مجلس الأمة وسمو رئيس مجلس الوزراء ورئيس المجلس الأعلى للقضاء، لوضع ضوابط وشروط العفو، ونزولا لرغبة ما يقارب أربعين عضوا من الأخوة أعضاء مجلس الأمة، من خلال مناشدتهم لصاحب السمو حفظه بالتفضل بالعفو واستجابة منهم لرغبة صاحب السمو، بحل جميع المشاكل العالقة وتحقيق الاستقرار السياسي والتعاون بين كافة الأطراف لفتح صفحة جديدة.

كما جدد مجلس الوزراء شكره وتقديره لأعضاء لجنة وضع ضوابط وشروط العفو، وكذلك أعضاء مجلس الأمة الذين رفعوا لمقام صاحب السمو الأمير ورعاه التماسا بطلب العفو.

وأكد مجلس الوزراء أن الحوار والنهج الذي انتهجه غالبية أعضاء مجلس الأمة، من خلال تقديم الحوار على الجدال والتفاهم على الخلاف، هو السبيل الأمثل والطريق الأقوم في العمل السياسي الذي يحقق الإنجازات والتنمية وتطلعات أبناء الكويت الأوفياء.

الغانم: صدور

في مرحلة جديدة طال انتظارها.

وقال الغانم : «صدر قبل قليل المرسومان الأميريان القاضيان بمنح العفو عن بعض أبناء الكويت المحكومين في قضايا سابقة».

أضاف : «يجب علي أن أتوجه أولا بالحمد والثناء للمولى عز وجل على التوفيق والسداد، والشكر بعد الله والفضل بعده، لسمو أمير البلاد على روحه المتسامية ونهجه المتسامح عبر دعوته المباركة للحوار الوطني ودعمه له وللمصالحة الوطنية التي تحققت».

وقال رئيس مجلس الأمة : «أشكر سمو أمير البلاد على ثقته الغالية بتكليفي والأخوين رئيسي السلطتين التنفيذية والقضائية برفع التقارير المتعلقة بهذا الموضوع، وقد رفعنا التقرير الأول، وإن شاء الله سوف تكون هناك تقارير أخرى».

أضاف : «لا يفوتني بهذه المناسبة أن أتقدم بجزيل الشكر وعظيم الامتنان لسمو ولي العهد الأمين الشيخ مشعل الأحمد على مباركته ودعمه لكل الخطوات التي من شأنها تحقيق الاستقرار السياسي للبلاد».

وأعرب الغانم عن شكره أيضاً إلى سمو رئيس مجلس الوزراء الشيخ صباح الخالد، ورئيس المجلس الأعلى للقضاء المستشار أحمد العجيل، ولأعضاء لجنة الحوار الوطني، مضيفا : «شكر خاص لمن لهم دور كبير في تحقيق ما تم تحقيقه، وهم الإخوة الأفاضل الأربعون نائبا تقريبا الذين وقعوا على هذا البيان، وناشدوا حضرة صاحب السمو وخاطبوه باللغة الحكيمة لصاحب السمو أمير البلاد وولي عهده الأمين.

أكد مجلس الوزراء عن بالغ تقديره واعتزازه بالرؤية والحكمة المعهودة لحضرة صاحب السمو أمير البلاد، على مبادرته السامية وتفضله الكريم بالعفو عن بعض أبناء الكويت، ممن صدرت عليهم أحكام قضائية، بعد أن رفع لسموه التقرير الأول من اللجنة المكلفة من كل من رئيس مجلس الأمة وسمو رئيس مجلس الوزراء ورئيس المجلس الأعلى للقضاء، لوضع ضوابط وشروط العفو، ونزولا لرغبة ما يقارب أربعين عضوا من الأخوة أعضاء مجلس الأمة، من خلال مناشدتهم لصاحب السمو حفظه بالتفضل بالعفو واستجابة منهم لرغبة صاحب السمو، بحل جميع المشاكل العالقة وتحقيق الاستقرار السياسي والتعاون بين كافة الأطراف لفتح صفحة جديدة.

كما جدد مجلس الوزراء شكره وتقديره لأعضاء لجنة وضع ضوابط وشروط العفو، وكذلك أعضاء مجلس الأمة الذين رفعوا لمقام صاحب السمو الأمير ورعاه التماسا بطلب العفو.

وأكد مجلس الوزراء أن الحوار والنهج الذي انتهجه غالبية أعضاء مجلس الأمة، من خلال تقديم الحوار على الجدال والتفاهم على الخلاف، هو السبيل الأمثل والطريق الأقوم في العمل السياسي الذي يحقق الإنجازات والتنمية وتطلعات أبناء الكويت الأوفياء.

الغانم: صدور

في مرحلة جديدة طال انتظارها.

وقال الغانم : «صدر قبل قليل المرسومان الأميريان القاضيان بمنح العفو عن بعض أبناء الكويت المحكومين في قضايا سابقة».

أضاف : «يجب علي أن أتوجه أولا بالحمد والثناء للمولى عز وجل على التوفيق والسداد، والشكر بعد الله والفضل بعده، لسمو أمير البلاد على روحه المتسامية ونهجه المتسامح عبر دعوته المباركة للحوار الوطني ودعمه له وللمصالحة الوطنية التي تحققت».

وقال رئيس مجلس الأمة : «أشكر سمو أمير البلاد على ثقته الغالية بتكليفي والأخوين رئيسي السلطتين التنفيذية والقضائية برفع التقارير المتعلقة بهذا الموضوع، وقد رفعنا التقرير الأول، وإن شاء الله سوف تكون هناك تقارير أخرى».

أضاف : «لا يفوتني بهذه المناسبة أن أتقدم بجزيل الشكر وعظيم الامتنان لسمو ولي العهد الأمين الشيخ مشعل الأحمد على مباركته ودعمه لكل الخطوات التي من شأنها تحقيق الاستقرار السياسي للبلاد».

وأعرب الغانم عن شكره أيضاً إلى سمو رئيس مجلس الوزراء الشيخ صباح الخالد، ورئيس المجلس الأعلى للقضاء المستشار أحمد العجيل، ولأعضاء لجنة الحوار الوطني، مضيفا : «شكر خاص لمن لهم دور كبير في تحقيق ما تم تحقيقه، وهم الإخوة الأفاضل الأربعون نائبا تقريبا الذين وقعوا على هذا البيان، وناشدوا حضرة صاحب السمو وخاطبوه باللغة الحكيمة لصاحب السمو أمير البلاد وولي عهده الأمين.

أكد مجلس الوزراء عن بالغ تقديره واعتزازه بالرؤية والحكمة المعهودة لحضرة صاحب السمو أمير البلاد، على مبادرته السامية وتفضله الكريم بالعفو عن بعض أبناء الكويت، ممن صدرت عليهم أحكام قضائية، بعد أن رفع لسموه التقرير الأول من اللجنة المكلفة من كل من رئيس مجلس الأمة وسمو رئيس مجلس الوزراء ورئيس المجلس الأعلى للقضاء، لوضع ضوابط وشروط العفو، ونزولا لرغبة ما يقارب أربعين عضوا من الأخوة أعضاء مجلس الأمة، من خلال مناشدتهم لصاحب السمو حفظه بالتفضل بالعفو واستجابة منهم لرغبة صاحب السمو، بحل جميع المشاكل العالقة وتحقيق الاستقرار السياسي والتعاون بين كافة الأطراف لفتح صفحة جديدة.

كما جدد مجلس الوزراء شكره وتقديره لأعضاء لجنة وضع ضوابط وشروط العفو، وكذلك أعضاء مجلس الأمة الذين رفعوا لمقام صاحب السمو الأمير ورعاه التماسا بطلب العفو.

وأكد مجلس الوزراء أن الحوار والنهج الذي انتهجه غالبية أعضاء مجلس الأمة، من خلال تقديم الحوار على الجدال والتفاهم على الخلاف، هو السبيل الأمثل والطريق الأقوم في العمل السياسي الذي يحقق الإنجازات والتنمية وتطلعات أبناء الكويت الأوفياء.

المطيري: إنشاء

جابر الأحمد، ، لإطلاق استراتيجية الهيئة العامة للرياضة للاعوام «2022 - 2028»، والتي تعتمد على تسخير الموارد والنظم لتنمية ورعاية النشاط الرياضي ورفع قدرات وطاقات الشباب وتنظيم بيئة العمل الرياضي بالبلاد.

وقال الوزير المطيري ان الاستراتيجية ستتخذ من الشراكة والعمل الجماعي مع الهيئات والمؤسسات ذات الصلة داخل وخارج الكويت عنوانا لها بما يحقق أهداف التنمية ورؤية «كويت جديدة 2035»، ورفع اسم الكويت في المحافل الرياضية الدولية.

أضاف ان الهيئة وفقا للاستراتيجية ستعمل على تنفيذ السياسة الوطنية للدولة في المجال الرياضي، وستتعاون مع الشركاء لإرساء قيم الرياضة المنصوصة بالإستراتيجية، وهي العدالة والمساواة والنزاهة والشراكه والتنوع والكفاءة.

وأفاد ان من اهم هؤلاء الشركاء اللجنة الأولمبية والبارلمبية والهيئات الرياضية والقطاع الحكومي والخاص والاتحادات النوعية والوكالة الكويتية لمكافحة المنشطات والهيئة الوطنية للتحكيم.

وذكر ان الهيئة تسعى الى تطبيق رؤية الاستراتيجية «بيئة رياضية مستدامة ومناخ دافع للانجاز»، والتي تطمح للريادة في مجالات الرياضة المختلفة، عبر تشجيع الشباب للاقبال على ممارسة الرياضة مع المواظبة والاستمرارية، لتنتقل من جيل إلى جيل بدرجة عالية من الكفاءة والإتقان والتميز لخلق رياضيين طموحين للأفضل دائما.

وبين المطيري ان الهيئة ستوفر منظومة متكاملة للاحتراف والتفرغات الرياضية وانشاء أكاديمية علمية للرياضة اضافة الى إدماج ذوي الإعاقة في الهيئات الرياضية علاوة على تمكين 300 إعلامي كويتي رياضي من التحليل والتقديم في مختلف الرياضات.

ولفت الى ان الاستراتيجية وضعت آلية لصناعة أبطال في مختلف الالعاب الرياضية لتحقيق ميداليات متنوعة في دورتي الألعاب الأولمبية والبارالمبية بصورة مرضية بدء من عام 2028 كما ستعمل على تحقيق اداء عال للرياضة الكويتية على الصعيد القاري مرتكزين على عدة أمور اهمها تطبيق الحوكمة الرياضية وتنفيذ الإدارة الرقمية القائمة على النتائج وبناء بيئة ملهمة ومحفزة واعلاء المصلحة العامة وتوجيه الموارد لخدمة الرياضيين وتعظيم العائد.

وأوضح ان الاستراتيجية تهدف الى الحفاظ على الارث الريادي المميز للرياضة الكويتية والنهوض بحاضرها ومستقبلها بزيادة الوعي الرياضي وتوفير بيئة آمنة وتنظيمية وداعمة لتعزيز فرص ممارسة الأنشطة الرياضية كما ستتيح الوصول للبنى التحتية الرياضية عالية الجودة للجميع.

الهديبان نائباً

الاتحاد العربي للتعليم الخاص، والسيد بدوي علام أمين عام الاتحاد العربي للتعليم الخاص .

وقد تم انتخاب وتشكيل مجلس إدارة التعليم الاتحاد العربي للتعليم الخاص الجديد علي النحو التالي :

1 – الدكتور / محمد ربيع ناصر – رئيس الاتحاد العربي للتعليم الخاص (من مصر)

2 – الدكتور / بركات عوض الهديبان – نائب رئيس الاتحاد العربي للتعليم الخاص(من دولة الكويت)

3 – الدكتور / محمد العمادي – عضواً (من الأردن)

4 – الدكتور / عبد الرحمن سعد الحقباني – عضواً (من المملكة العربية السعودية)

5 – الدكتورة / منال عبد الله المنصور عضواً (من جمهورية السودان)

6 – الدكتور / جبر محمد الصياد – عضواً (من اليمن)

7 – الدكتور / زكريا أحمد أيوب – عضوا (من ليبيا)

وقد تقدم الدكتور بركات الهديبان فور انتخابه نائبا لرئيس الاتحاد بالشكر للإخوة الأعضاء، داعيا الله أن يعيننا علي تحمل مسؤولية هذه الأمانة.

وأكد الدكتور بركات الهديبان أن دولة الكويت قيادة وحكومة تولي التعليم اهتماما خاصا، سواء كان ذلك في الكويت أو في جميع البلاد العربية الأخرى، وتدعم العملية التربوية من خلال الاساليب والمناهج التي تعين المعلم علي إيصال رسالته إلي الطالب برؤية شمولية ومعايير دولية، لإعداد جيل واعد في ظل تطورات ثورة الاتصالات وكذلك الارتقاء بجميع المؤسسات التعليمية بكل فئاتها ومكوناتها .

وأردف الهديبان بأن علينا مسؤولية كبيرة كأعضاء مجلس إدارة جديد أمام الشعوب العربية، بأن نقوم بتطبيق رؤية ورسالة وأهداف الاتحاد العربي للتعليم الخاص بحذافيرها حتى نصل إلى النتيجة التي ترضي عنها شعوبنا .

أضاف أنه عندما تتحقق الأهداف والرسالة والرؤية سنصل لتحقيق التنمية الحقيقة في الدول العربية، من خلال إعادة رؤوس أموالنا المهاجرة المتمثلة بالعلماء العرب المهاجرين في الخارج، وإعادتهم إلى بلادهم، والنهل من خبراتهم التي أثرت التعليم في الغرب والشرق.

كما أعلن الدكتور الهديبان أن دولة الكويت تعلن : افتتاح أول فرع لمقر الاتحاد العربي للتعليم الخاص بالكويت، وعمل أول مؤتمر دولي للاتحاد العربي للتعليم في الكويت، وكذلك إنشاء أول أكاديمية تربوية تعليمية متخصصة بكل درجاتها العلمية، فضلا عن توجيه الدعوة لاجتماع الاتحاد القادم في الكويت.

وقد أكد رئيس الاتحاد الدكتور محمد ربيع على تمسكه بالنظام الأساسي ولوائح وقوانين الأمانة العامة للوحدة الاقتصادية بالجامعة العربية، وهو المظلة الشرعية التي يعمل تحتها الاتحاد العربي للتعليم الخاص، وقد تم صياغة النظام الأساسي للاتحاد العربي بما يتفق مع أفكار النظام الأساسي لأمانة الوحدة الاقتصادية .

وتقدم الرئيس للدكتور بركات الهديبان بالشكر ، لاستضافته اجتماع الاتحاد العربي القادم بالكويت، وكذلك إعلانه افتتاح أول فرع للاتحاد بالكويت وإعلانه عن انعقاد أول مؤتمر عربي دولي بالكويت تحت مظلة الاتحاد العربي للتعليم وكذلك إنشاء أول أكاديمية عربية تربوية متخصصة بالكويت .

من ناحيته أكد د. عبد الرحمن الحقباني أن اليوم فرصة أن يكون الاتحاد العربي للتعليم الخاص مصدرا من مصادر القوة للنهوض بالتعليم ، وأن يكون هدفنا الأسمى هو خدمة الإنسان العربي ، وكل من يعيش علي هذه الأرض العربية ، وأن يكون عونا لدولتنا لتحقيق أهدافها التنموية ، و نحن في الحقيقة نسعى في ظل توجهات دولنا وخططها التنموية الخاصة بها ، وكل دولة من دولنا اليوم تتبنى الدور الكبير الذي يقوم به القطاع الخاص بالقطاع التعليمي بكل مستوياته وتدعمه .

كما دعا د الحقباني إلى انشاء هيئة عربية للاعتراف الأكاديمي بالمؤسسات التعليمية بدلا من هيئات الاعتراف الأجنبية .

«الداخلية» البرلمانية

مشروع القانون المقدم من الحكومة، يتعلق بزيادة المدة المحددة لإعلان رغبة الحصول على الجنسية الكويتية، للأجنبية المتزوجة من كويتي من 5 إلى 18 سنة، متضمنا الأسباب والمبررات.

أضاف إن اللجنة بحثت في هذا الصدد الاقتراح بقانون المقدم منه، بتعديل المادة 8 من المرسوم الأميري، بشأن تجنيس أرملة الكويتي التي لم تتقدم بطلب إعلان رغبة أثناء حياة الزوج .

وقال حماد إن الاقتراح يهدف إلى معالجة أوضاع الزوجة التي لم تحصل على الجنسية بعد وفاة الزوج لأنها لم تقدم إعلان الرغبة أثناء حياة زوجها .

وأفاد أن أعضاء اللجنة استمعوا إلى ردود الحضور والمعنيين في وزارة الداخلية، وطالبوا الوزارة بأن يأتوا بردود مكتوبة تقدم للجنة بشأن الموضوعين اللذين تمت مناقشتهما ، مضيفا إن اللجنة في انتظار رد الحكومة لتحديد موعد الاجتماع المقبل للتصويت على الموضوعين.

الكاظمي: سنلاحق

الاغتيال: «سنلاحق مرتكبي الجريمة. نحن نعرفهم جيدا وسنحدد هويتهم».

أضاف أن حكومته منعت العراق من «الانزلاق إلى حرب إقليمية»، قائلا: «حافظنا على الأمن في البلاد، لكن البعض لا يزال يحاول العبث بأمن العراق، ويريده أن يكون عصابة».

وتحدث عن نجاح الحكومة في «تلبية مطالب الشعب والمرجعية الدينية والمتظاهرين بإجراء انتخابات مبكرة، وفي توفير كل ما طلبته لجنة الانتخابات».

وقال الكاظمي : «نتائج الانتخابات والشكاوى والطعون ليست من مسؤولية الحكومة. لكن واجب الحكومة هو التركيز على توفير المتطلبات المالية والأمنية للانتخابات».

وشكل رئيس الوزراء لجنة للتحقيق في هجوم الطائرات المسيرة الذي شككت فيه بعض الكتل الشيعية الموالية لإيران.

وندد عدة دول عربية بالهجوم وأعربت عن دعمها للعراق.

كما توالت ردود فعل دولية إذ أدان الرئيس الأمريكي، جو بايدن، محاولة الاغتيال، ووصفها بـ«الهجوم الإرهابي» وقال إنه «شعر بالارتياح» بعد العلم بأن الكاظمي لم يصب بأذى.

وقال الاتحاد الأوروبي إن مرتكبي الهجوم «يجب أن يحاسبوا»، بينما أدانت بريطانيا وحلف شمال الأطلسي الناتو والأمين العام للأمم المتحدة أنطونيو غوتيريش الهجوم.

ودعا غوتيريش أيضا العراقيين إلى «ممارسة أقصى درجات ضبط النفس ورفض كافة أشكال العنف وأي محاولات لزعزعة استقرار العراق».

وقال الكاظمي إنه أمر بإجراء تحقيق فوري في الاضطرابات التي وقعت خارج المنطقة الخضراء في 5 نوفمبر/تشرين الثاني، من أجل «وضع أي منتهك (للقانون) وراء القضبان وتقديمه إلى العدالة».

وكان قد قتل في تلك الاضطرابات متظاهر عراقي واحد، على الأقل، وأصيب مئات عندما اندلعت اشتباكات بين قوات الأمن ومتظاهرين رفضوا النتائج الأولية للانتخابات التشريعية.

واحتلت كتلة سائرون بقيادة رجل الدين الشيعي مقتدى الصدر المركز الأول في انتخابات 10 أكتوبر، وفقا للنتائج الأولية.

شيخ الأزهر

مرور عشر سنوات على تأسيس ما يسمى ببيت العائلة المصرية الذي يضم ممثلين عن الطوائف الدينية والكنائس المصرية المختلفة.

أضاف شيخ الأزهر أن الدعوة إلى توحيد الأديان تحت اسم «الديانة الإبراهيمية» نسبة إلى النبي إبراهيم تمثل مصادرة لحرية الاعتقاد والإيمان والاختيار، وهو ما أكدت عليه نصوص دينية صريحة وهو «أضغاث أحلام تبتعد عن الإدراك الصحيح لحقائق الأمور وطبائعها».

قوى «الحرية والتغيير»

الإقامة الجبرية عن رئيس الوزراء المعزول عبد الله حمدوك، مشيرا الي أن هذه الخطوات مهمة قبل الحديث ’ن أي حلول للأزمة في البلاد.

وأوضح أن رفض قادة الجيش لكل دعوات إطلاق سراح المعتقلين السياسيين، تؤدي إلى فشل المبادرات المطروحة في الساحة، فلا تفاوض حتى تتم تهيئة الأجواء؛ عبر إلغاء حال الطوارئ.

اضاف البربر إن المجلس يعول على الشارع السوداني في رفض الانقلاب وأنه يدعم كل الوسائل السلمية للتعبير عن رفض الانقلاب والمطالبة بعودة الحكومة المدنية.